مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

دور الحكومات الإلكترونية في مكافحة الفساد

الباحث:م.م مروان جعفر صادق
الأستاذ الدكتور إبراهيم موسى‌زاده
أستاذ القانون العام والعلوم السياسية/ جامعة طهران
E.mousazadeh@ut.ac.ir

المستخلص
تلعب الحكومة الإلكترونية دوراً محورياً في مكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الحكومية، من خلال اعتمادها على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة وإدارة العمليات الإدارية المختلفة. إذ تسهم هذه الحكومة في تقليل التدخل البشري المباشر في الإجراءات الإدارية، والذي يُعد من أبرز أسباب انتشار الفساد، كما تتيح توثيق المعاملات والقرارات بصورة إلكترونية منظمة وقابلة للتتبع والمراجعة في أي وقت، الأمر الذي يحد من إساءة استخدام السلطة ويقلل من فرص الرشوة والمحسوبية.
وتعمل الحكومة الإلكترونية على تحسين كفاءة الإدارة العامة عبر تسريع إنجاز المعاملات، وخفض التكاليف التشغيلية، ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مما يعزز الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية. غير أن نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية يتطلب توافر بنية تحتية تقنية متطورة، وإطاراً تشريعياً وقانونياً داعماً، فضلاً عن تأهيل الموارد البشرية ونشر ثقافة النزاهة والالتزام بالقيم الأخلاقية داخل المؤسسات، إلى جانب الدعم الجاد من القيادات الإدارية وصنّاع القرار لضمان تحقيق أهداف التحول الرقمي في مكافحة الفساد.
الكلمات المفتاحية: الحكومة الإلكترونية – الفساد -الشفافية -الإدارة العامة- التكنولوجيا

Abstract
E-government plays a pivotal role in combating administrative and financial corruption and in promoting the principles of transparency and accountability within governmental institutions through its reliance on information and communication technologies in the delivery of public services and the management of various administrative processes. It contributes to reducing direct human intervention in administrative procedures, which is considered one of the main causes of the spread of corruption. Moreover, it enables the documentation of transactions and decisions in an organized electronic manner that is traceable and subject to review at any time, thereby limiting the abuse of authority and reducing opportunities for bribery and favoritism.
E-government also works to improve the efficiency of public administration by accelerating the completion of transactions, reducing operational costs, and enhancing the quality of services provided to citizens, which in turn strengthens trust between citizens and government institutions. However, the successful implementation of e-government requires the availability of advanced technical

ISSN–2536–0027

infrastructure, a supportive legislative and legal framework, as well as the qualification of human resources and the promotion of a culture of integrity and adherence to ethical values within institutions, in addition to serious support from administrative leaders and decision-makers to ensure the achievement of digital transformation objectives in combating corruption.
Keywords: E-Government- Corruption- Transparency- Public Administration- Technology

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات غير مسبوقة في جميع المجالات، خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي غيّرت جذريًا طريقة إدارة الحكومات لعلاقاتها مع المواطنين وتنظيم مواردها. لقد أدى هذا التطور إلى ظهور الحكومة الإلكترونية، وهو مفهوم يتجاوز مجرد استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات، ليصبح استراتيجية متكاملة لتحسين كفاءة الإدارة العامة، وزيادة الشفافية، وتعزيز النزاهة المؤسسية.

في الماضي، كانت الإدارة الحكومية تعتمد بدرجة كبيرة على المعاملات الورقية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، وهو ما يفتح الباب أمام الممارسات الفاسدة ويجعل الرقابة صعبة وغير فعالة. هنا تأتي أهمية الحكومة الإلكترونية، التي تقلل من التدخل البشري المباشر في الإجراءات، وتتيح توثيق كل عملية رقمياً بطريقة يسهل تتبعها ومراجعتها، ما يحد بشكل طبيعي من فرص الفساد.

الفساد، كما هو معروف، يمثل استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وهو ظاهرة تقوّض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضعف ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. ومن هذا المنطلق، أصبحت الحكومة الإلكترونية أداة أساسية لتعزيز النزاهة والشفافية، إذ تسمح بالتحكم في العمليات الإدارية ومراقبتها بدقة، سواء من حيث الموارد المالية أو القرارات الإدارية أو الخدمات المقدمة للمواطنين.

تشير الدراسات إلى أن تبني الحكومة الإلكترونية يساهم في تحسين أداء المؤسسات الحكومية، ويحد من الفساد عبر ثلاث آليات رئيسية: تقليص البيروقراطية، زيادة الشفافية، وتسهيل الرقابة والتدقيق الرقمي. وعلى المستوى العالمي، تُعد تجارب دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية نموذجًا حيًا لقدرة التحول الرقمي على تقليص الممارسات الفاسدة ورفع كفاءة الأداء الحكومي، مما يبرهن على أن التكنولوجيا ليست غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لتحسين جودة الإدارة العامة وحماية المال العام.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية دراسة دور الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد من خلال تأثيرها المتعدد الأبعاد على المجتمع والدولة. على البعد الاقتصادي، يسهم الحد من الفساد في ترشيد الإنفاق وتحسين استثمار الموارد العامة، مما ينعكس إيجابًا على التنمية الوطنية ويعزز النمو المستدام. أما على البعد الاجتماعي، فتعزز الحكومة الإلكترونية الشفافية وتزيد من ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية، كما تقلل من مظاهر الاستياء الشعبي الناتج عن الممارسات الفاسدة. ومن الناحية الإدارية والقانونية، يوفر التحول الرقمي آليات دقيقة للرقابة والمتابعة، ويجعل عمليات التدقيق والمراجعة أكثر كفاءة وسرعة، بما يدعم تحقيق النزاهة في العمل الحكومي. كما يحمل البعد الأكاديمي والبحثي أهمية كبيرة، إذ يمنح فهم العلاقة بين التكنولوجيا الحديثة والإدارة العامة، ويساعد في استكشاف أفضل الممارسات الدولية التي يمكن تبنيها محليًا لتعزيز فاعلية الحكومة الرقمية ومكافحة الفساد بشكل عملي وفعال.

إشكالية الدراسة:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

على الرغم من الانتشار الواسع لمبادرات الحكومة الإلكترونية في العديد من الدول، لا تزال هناك فجوة بين الإمكانات النظرية لهذه الحكومة وقدرتها الفعلية على الحد من الفساد.

يشكل الفساد عائقًا أساسيًا أمام التنمية المستدامة، والحكومات تبحث عن أدوات مبتكرة لمكافحته. في هذا السياق، تقدم الحكومة الإلكترونية فرصة واعدة، لكنها تواجه تحديات متعددة تتعلق بكفاءة التنفيذ، ومدى التزام المسؤولين بالقوانين والأخلاقيات، فضلاً عن الثقافة المؤسسية التي قد تعيق التغيير الرقمي. ففي بعض الحالات، رغم توفر الأنظمة الرقمية، يمكن للثغرات التقنية أو ضعف الرقابة أن تسمح بممارسات فاسدة أو استغلال النظام لأغراض شخصية، ما يضعف من فاعلية الحكومة الإلكترونية.

من هنا يطرح هذا البحث السؤال المحوري:

إلى أي مدى يمكن للحكومة الإلكترونية أن تكون أداة فعالة في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات الحكومية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التقنية والإدارية والثقافية التي قد تواجه تطبيقها؟

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية البحث من أن الحكومة الإلكترونية قادرة على الحد من مظاهر الفساد بشكل ملحوظ، من خلال ثلاث آليات رئيسية: تعزيز الشفافية، توثيق المعاملات الرقمية، وتقليل التدخل البشري المباشر في العمليات الإدارية. ومع ذلك، فإن فاعلية هذه الحكومة مرتبطة بعدة عوامل، أهمها جاهزية البنية التحتية التقنية، التزام المسؤولين بالقوانين والممارسات الأخلاقية، والثقافة المؤسسية التي تشجع على استخدام الأدوات الرقمية بفعالية. بناءً على ذلك، يمكن القول إن الحكومة الإلكترونية تشكل أداة استراتيجية مهمة لمكافحة الفساد، لكنها ليست الحل الوحيد، بل جزء من منظومة متكاملة تتطلب توافقًا بين التقنية والسياسات والموارد البشرية.

منهج الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بطريقة سردية، حيث يبدأ بتوضيح مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطورها، ثم دراسة دورها في مكافحة الفساد من خلال تحليل الدراسات السابقة، الإحصاءات الرسمية، والتقارير الدولية ذات الصلة. كما يتم مقارنة التجارب الدولية الناجحة والفاشلة لفهم العوامل التي تؤثر على فعالية الحكومة الرقمية، مع التركيز على استخراج الدروس المستفادة وتقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها لتعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة.

المطلب الأول

المحددات العامة للحكومة الإلكترونية

شهدت المجتمعات الحالية ثورة هائلة ونقلة نوعية في مختلف الأصعدة وخاصة العلمية والتقنية منها التي لعبت دوراً كبيراً في تطوير حياة الأفراد والدول وبشكل لا يمكن تجاهله، لا بل وأصبحت من الأسس التي يعول عليها في تحقيق أهداف التنمية على اختلاف أشكالها، وهذا التطور انعكس على الإدارة العامة التي تعتبر الأساس لأية عملية تنمية تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وقد سعت الإدارات العامة في أغلب الدول بشكل عام إلى إدخال التكنولوجيا في مفاصل الإدارة، وأصبحت تعتمد على الوسائل الحديثة والتكنولوجيا للانطلاق لمفهوم الإدارة الحديثة، وبالتالي التحول نحو مفهوم جديد يدعى بالحكومة الإلكتروني.

بناءً على ما تقدم سنقسم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول سنخصصه للبحث في تعريف الحكومة الإلكترونية، أما الفرع الثاني سنخصصه للبحث في طبيعة إدارة المرفق بعد تطبيق الحكومة الالكترونية.

الفرع الأول

تعريف الحكومة الإلكترونية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

شهد القطاع التكنولوجي في العراق، شأنه شأن بقية القطاعات، تراجعًا ملحوظًا نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فُرض خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث عانى من الإهمال وغياب الدعم. وفي ظل تلك المرحلة، برزت مجموعة من الظروف والتحديات التي أسهمت في توجيه الاهتمام نحو تبنّي التكنولوجيا، بوصفها خيارًا أساسيًا لتقديم الخدمات العامة، الأمر الذي جعل الاعتماد عليها ضرورة حتمية وواقعًا لا يمكن تجاوزه.[١].

يرتكز مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق على ثلاثة محاور رئيسة تشكّل معًا منظومة إلكترونية متكاملة. يتمثل المحور الأول بوزارة العلوم والتكنولوجيا التي تتولى دور القيادة والريادة، وتساندها وزارة الاتصالات بوصفها الجهة المالكة للبنية التحتية المتمثلة بالشبكة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ذات السرعات العالية. أما المحور الثالث فيتمثل بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، من خلال المركز الوطني للاستثمارات والتطوير الإداري، الذي يتولى تبسيط دورة حياة المستندات وتحويلها من الإجراءات الورقية التقليدية إلى العمل الإلكتروني.

وقد أُسندت مهمة إنشاء الحكومة الرقمية في العراق إلى وزارة العلوم والتكنولوجيا، حيث أُنشئت فيها دائرة متخصصة حملت اسم «دائرة تكنولوجيا المعلومات». وتتولى هذه الدائرة تنفيذ الصلاحيات المحددة في النظام الداخلي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥، والتي تشمل تطبيق تقنيات المعلومات، وتنظيم تبادلها، وتوحيد قواعد البيانات الخاصة بدوائر الوزارة، فضلًا عن الإشراف على مشروع الحكومة الإلكترونية في العراق، بما يسهم في تقليص الفجوة الرقمية بين العراق والدول المتقدمة في هذا المجال وبدأت دائرة تكنولوجيا المعلومات ممارسة أعمالها في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٣، وعلى إثر ذلك جرى تشكيل هيئة تنسيقية للإشراف على نشاطها، ضمّت في عضويتها ممثلين عن عدد من الوزارات العراقية العاملة في قطاع المعلومات[٢].

تباينت آراء الفقهاء بشأن وضع تعريف موحّد لمفهوم الحكومة الإلكترونية، إذ اتجه بعضهم إلى تحديد مفهوم الحكومة الرقمية بالاستناد إلى الوسائل والتقنيات المعتمدة في تقديم الخدمة العامة. ووفق هذا الاتجاه، تُعرَّف الحكومة الإلكترونية بأنها توظيف تقنيات المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية، إلى جانب تعزيز التواصل مع المواطنين على نحو يرسّخ الممارسات الديمقراطية، وذلك من خلال الاعتماد على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) فضلاً عن شبكات المعلومات الداخلية، بما يحقق الأهداف المرجوة من هذا التوجه[٣].

- تم تعريف الحكومة الإلكترونية انطلاقاً من دورها في ترشيد الوقت والجهد وخفض التكاليف، إذ اعتبروا الحكومة الإلكترونية قدرة المؤسسات والأجهزة الحكومية على تقديم الخدمات للأفراد وإنجاز المعاملات بكفاءة عالية وسهولة ودقة، وبما يتطلب موارد وجهوداً وتكاليف أقل مقارنة بالأساليب التقليدية[٤].
- وعرّف الدكتور العباس بدران الحكومة الرقمية بأنها الصورة المقابلة للحكومة الحقيقية أو التقليدية، مع وجود اختلاف جوهري بينهما، يتمثل في أن الحكومة الرقمية يعتمد عملها على الشبكات الإلكترونية والأنظمة المعلوماتية، في حين تمثل الحكومة التقليدية الصيغة الأولى لممارسة وظائف المؤسسات وأعمالها[٥].

الفرع الثاني

طبيعة إدارة المرفق بعد تطبيق الحكومة الالكترونية

أدّى تطبيق الحكومة الإلكترونية إلى تغيّر أسلوب إدارة المرفق العام، إذ لم يعد يُدار بصورة مباشرة كما في السابق، بل أصبح يعتمد على آليات إلكترونية مستندة إلى التطور التقني العالمي. وقد جاء هذا التحول نتيجة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الانتقال من النظم الورقية التقليدية إلى النظم الرقمية في تسيير شؤون المرافق العامة، مما جعل استخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل الإدارة العامة وسيلة أساسية لممارسة مهامها الإدارية بشكل غير مباشر[٦].

تعددت التعريفات الفقهية لمفهوم الإدارة غير المباشرة، إذ ذهب بعض الفقه إلى اعتبارها اعتماد الإدارات الحكومية على الوسائل الرقمية الحديثة في تقديم الخدمات العامة إلكترونيًا، وتعزيز التواصل مع طالبي هذه الخدمات بصورة أكثر ديمقراطية، وذلك من خلال استخدام قنوات اتصال موحّدة. في حين اتجه رأي فقهي آخر إلى تعريفها على أنها تبسيط أداء الإدارة الحكومية لمهامها في تقديم الخدمات العامة عبر توظيف التطور التقني في مجال المعلومات[٧].

اتجه بعض الفقه إلى تعريف الإدارة غير المباشرة على أنها العمل الذي يستند إلى القدرات المتميزة للإنترنت في تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة الموارد والإمكانات الأساسية للشركة أو المؤسسة، دون قيود جغرافية، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفاعلية[٨].

الإدارة غير المباشرة تقوم على ثلاثة محاور رئيسية تتكامل مع بعضها لتحقيق فعالية العمل الحكومي الإلكتروني. أولاً، يتم وضع جميع النشاطات والخدمات في الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية، ليصبح بمثابة مجمع مركزي يضم الدوائر الحكومية المختلفة. ثانياً، يتيح هذا الموقع للجمهور الوصول إلى الخدمات على مدار الساعة، بما يضمن استمرارية التواصل وتقديم الخدمة دون توقف. ثالثاً، يسهم هذا النظام في تحقيق سرعة وكفاءة الربط بين الدوائر الحكومية المختلفة، بما يعزز التواصل المستمر وسلاسة الأداء بين الجهات.

ولا يقتصر الأمر على هذه الركائز التقنية، بل يتطلب أيضاً توفير بنية تحتية متطورة مرتبطة بالشبكة العنكبوتية، إضافة إلى العنصر البشري المؤهل والمدرَّب، الأمر الذي يستلزم عقد دورات تدريبية وتأهيل علمي للموظفين في مجال إدارة المعلومات. كما يشترط أن تصاحب هذه العملية تشريعات خاصة بالحكومة الإلكترونية، تضمن حماية الإدارة غير المباشرة من أي اختراق أو اعتداء على المعلومات، مع التأكيد على أن الوصول إلى البيانات يكون مقصوراً على الأشخاص المخولين قانونياً، بما يحافظ على سرية المعلومات ويعزز الأمن المعلوماتي [٩].

تتميز الإدارة غير المباشرة بالاعتماد الكامل على الحاسب الآلي، الذي يوفر نتائج دقيقة لا تخلو من اليقين، مما يقلل من الأخطاء المرتبطة بالطرق التقليدية. كما يساهم العمل الإداري الإلكتروني في تجنب المشاكل المرتبطة بالأرشفة الورقية، مثل ضياع المستندات أو تلفها مع مرور الوقت، حيث تتيح حلول الأرشفة الإلكترونية حفظ المستندات بشكل آمن ومنظم. هذا التحول يقلل من أعباء التخزين الورقي بشكل كبير، ويُعزز كفاءة عمل المرفق العام، ويجعل تقديم الخدمات أكثر سرعة ودقة وموثوقية [١٠].

الإدارة غير المباشرة مكّنت المواطن من الوصول إلى الخدمات إلكترونيًا من أي موقع دون الحاجة لزيارة المقرات الحكومية، كما توفر المنصة معلومات شاملة عن أنشطة المؤسسات العامة والأنظمة القانونية المنظمة لها، ما يعزز وضوح الإجراءات ويحقق قدرًا أكبر من الشفافية[١١].

تتيح الإدارة غير المباشرة تقديم الخدمات على مدار الساعة دون انقطاع، حيث لم تعد هناك أوقات محددة للعمل، بل أصبح اليوم كله متاحًا للوصول إلى الخدمة. وتتميز هذه الخدمات بالسرعة العالية نتيجة تدفق البيانات الرقمية عبر الحاسب الآلي، مما يختصر الوقت ويقلل الجهد على المواطن بشكل كبير[١٢].

وبالاستفادة من السرعة وسهولة الوصول التي توفرها الإدارة غير المباشرة، تأتي قدرتها على تبسيط الإجراءات بشكل أكبر من خلال المؤسسة الشبكية الذكية، حيث توظف المعرفة الرقمية لتسهيل إنجاز المعاملات في دقائق معدودة. بهذا الأسلوب، يمكن للمواطن التفاعل مع الخدمات دون الاعتماد على الموظف، وتستمر الخدمة بلا انقطاع إلا عند حدوث أي عطل في النظام[١٣].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

تكتسب الإدارة غير المباشرة أهمية على المستوى القومي لما لها من دور في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني. فالبنية التحتية للحكومة الإلكترونية تتيح فرصًا للمشاريع للعمل والاستثمار في قطاع التكنولوجيا، وتساهم في تكوين كوادر فنية متخصصة. كما تساعد الإدارة غير المباشرة في تخطي العقبات التي تواجه حركة الصادرات، وتسهل الوصول إلى الأسواق العالمية، من خلال دعم التسوق الدولي وتحليل الأسواق وتلبية احتياجات العملاء بسرعة. إضافة إلى ذلك، تساهم في تسريع عمليات التعاقد وزيادة الصادرات، ما يؤدي إلى دخول العملة الأجنبية، وبالتالي دعم وتنمية الاقتصاد الوطني بشكل ملموس(١٤).

أما على صعيد المرافق العامة، فإن الإدارة غير المباشرة تساهم في تقليل تكاليف إنشاء الأبنية وتجهيزاتها، وتقليص عدد الموظفين واختصار الإجراءات الإدارية. كما تمكّن إدارة المرفق من توجيه الإنتاج بما يتوافق مع احتياجات ورغبات المستفيدين، إذ توفر معلومات دقيقة عن متطلباتهم، ما يتيح تصميم الخدمات والمنتجات بشكل أكثر فعالية ويزيد من الأرباح. إضافة إلى ذلك، يقل الاعتماد على التعامل النقدي الورقي بفضل استخدام الحاسب الآلي، مما يحل مشاكل الجمع والإحصاء للأموال الناتجة عن أنشطة المرفق(١٥).

أسهم التحول إلى الإدارة غير المباشرة في الارتقاء بالواقع الإداري بشكل ملحوظ، حيث انعكس ذلك إيجابياً على جودة القرارات المتخذة وسير عمليات التعاقد ضمن بيئة العمل الإلكتروني، بما يضمن تحقيق المصلحة العامة بأفضل صورة ممكنة(١٦).

المطلب الثاني

فعالية الحكومة الإلكترونية في الحد من انتشار الفساد

يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المؤسسات الحكومية والنمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول المختلفة، فهو يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة، ويضعف الثقة بين المواطن والدولة، ويعرقل مسيرة التنمية المستدامة. وفي ظل التطورات التقنية المتسارعة في مجالات المعلومات والاتصالات، برزت الحكومة الإلكترونية كأداة مبتكرة لتعزيز النزاهة والشفافية وتحسين جودة الإدارة العامة(١٧).

تعتمد الحكومة الإلكترونية على الرقمنة الكاملة للعمليات الإدارية وتوظيف التكنولوجيا في تقديم الخدمات، مما يقلل من التدخل البشري المباشر الذي يمثل غالبًا أحد مصادر الفساد. إذ تتيح الأنظمة الرقمية توثيق جميع المعاملات والمعاملات المالية والإدارية بشكل إلكتروني، يسهل تتبعها ومراجعتها من قبل الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية. كما توفر هذه الأنظمة قاعدة بيانات دقيقة تساعد في كشف أي مخالفات محتملة، وبالتالي تقليل فرص الممارسات الفاسدة بشكل كبير.

بناءً على ماتقدم سنقسم هذا المطلب إلى فرعين: سنخصص الفرع الأول للبحث في دور تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد، أما الفرع الثاني سنخصصه للبحث في التطبيقات العملية للحكومة الإلكترونية في العراق

الفرع الأول

دور تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد

أصبح تنفيذ المعاملات إلكترونيًا يمثل الركيزة الأساسية في العمل الإداري ضمن الحكومة الإلكترونية، إذ باتت هذه الطريقة من أبرز الوسائل التي تمارس من خلالها إدارة المرفق صلاحياتها في إبرام العقود واتخاذ القرارات الإدارية. وبذلك، أحدث تبني نظام الحكومة الإلكترونية تأثيرًا ملموسًا على المرفق فيما يتعلق بالعمل القانوني، ما يستدعي توضيح التطورات التي طرأت على كل من القرار الإداري الإلكتروني والعقد الإداري الإلكتروني..

أولاً- القرار الإداري الالكتروني:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

إن القرارات الإدارية تمثل أداة أساسية لممارسة السلطة في المرفق وتحقيق وظائفه، ومن هنا برزت الحاجة لتحديثها وتكييفها مع نظام الحكومة الإلكترونية لضمان سرعة التنفيذ ودقة العمل في البيئة الرقمية[١٨].

يُعد القرار الإداري فعلًا قانونيًا نهائيًا تصدره الجهة الإدارية بإرادتها المستقلة، استنادًا إلى السلطات المخولة لها وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، ويكون ملزمًا لها. ويهدف هذا القرار إلى إنشاء أو تعديل أو إلغاء حق أو التزام قانوني معين، خدمة للمصلحة العامة[١٩].

مع التوسع في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، أصبح النشاط الإداري يُمارس بوسائل إلكترونية، مثل البريد الإلكتروني، مما أتاح للإدارة إصدار قراراتها بطريقة رقمية، وهو ما عُرف بالقرار الإداري الإلكتروني. عرفه بعض الفقه على أنه: تلقي الإدارة العامة للطلب الإلكتروني عبر موقعها، وإظهار إرادتها الملزمة في إصدار القرار، وتوقيعه إلكترونيًا، وإبلاغ صاحب الشأن عبر بريده الإلكتروني وفق سلطتها القانونية بهدف إحداث أثر قانوني يحقق المصلحة العامة. وعرفه آخرون ببساطة على أنه مستند إلكتروني يعكس إرادة الإدارة لإحداث أثر قانوني[٢٠].

وفق بعض الفقه، يبقى القرار الإداري الإلكتروني مطابقًا للقرار التقليدي من حيث الشروط والأثر القانوني، ويختلف فقط في الوسيلة المستخدمة لإصداره، إذ يتم عبر الوسائل الإلكترونية بهدف إنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني معين[٢١].

في هذا الإطار، ينبغي أن يحتوي القرار الإلكتروني على جميع مقومات القرار التقليدي، فيصدر عن إرادة الإدارة المنفردة، ويتوافر فيه شروط الصحة من حيث الشكل، الإجراءات، المشروعية في المحل والسبب، والغاية في تحقيق المصلحة العامة، كما يجب أن يصدر عن الجهة المختصة. ولضمان العلم به، يتم نشر القرار إلكترونيًا، إذ يصبح النشر ضروريًا لنفاذه؛ فإذا كان القرار فرديًا، يُخطر صاحب الشأن عبر بريده الإلكتروني، أما إذا كان قرارًا تنظيميًا، فيتم نشره في الصحف الإلكترونية ليُطلع عليه الجميع ويُحقق العلم للغير[٢٢].

وبذلك يخضع القرار الإداري الإلكتروني لنفس القواعد القانونية التي تحكم القرار التقليدي، إذ يظل معترفًا به كعمل قانوني صادر عن سلطة إدارية وطنية، ويُحدث تغييرات في مركز قانوني معين، حتى وإن لم يُدوَّن على ورق مادي ملموس[٢٣].

يبرز في القرار الإداري الإلكتروني سهولة إعداده واتخاذه، إذ تساعد أتمتة المكاتب ونظم المعلومات الأشخاص المختصين على إعداد القرار بشكل سريع ودقيق، وتعرف هذه التسهيلات بـ«نظم مساندة القرار». ويختلف القرار الإلكتروني عن التقليدي من حيث الاختصاص، لأن الحاسوب يشارك في عملية صياغته، ومن حيث الشكل، إذ حل النشر الإلكتروني محل النشر في الجريدة الرسمية، وذلك عبر وسائل إلكترونية متخصصة تُعرف باسم «أنظمة الأتمتة» المستخدمة في صناعة القرارات الإدارية[٢٤].

إلى جانب دور أنظمة الأتمتة في إعداد القرار الإداري، غالبًا ما تقوم الآلة نفسها بتنفيذه، كما في حالة خدمة الصراف الآلي، حيث ينفذ الحاسب أوامر الصرف عبر الوسيط الإلكتروني المؤتمت دون الحاجة لتدخل الموظف أو إشرافه المباشر[٢٥].

ثانياً- العقد الإداري الالكتروني:

يرى الفقه أن العقد الإداري الإلكتروني هو اتفاق يُبرم إلكترونيًا بين جهة عامة وشخص آخر، سواء كان عامًا أو خاصًا، لتنظيم وتسيير المرفق العام، ويخضع لأحكام القانون العام، مع شروط استثنائية تختلف عن المعاملات الإلكترونية في القانون الخاص[٢٦].

مشكلة زمن التعاقد الإداري الالكتروني:

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

في العقد الإداري الإلكتروني، يتحقق إبرام العقد من خلال تبادل الإيجاب والقبول، ويختلف توقيت انعقاد العقد حسب طريقة التعامل مع القبول. فقد يُعتبر العقد منعقدًا بمجرد صدور القبول المطابق للإيجاب، بغض النظر عن علم الطرف الموجب به أو رغبته في العدول. وفي حالات أخرى، ينظر إلى العقد على أنه ينعقد بمجرد إرسال القبول، بحيث يصبح نهائيًا لا يمكن التراجع عنه، حتى وإن لم يدرك الطرف الموجب وصوله بعد. كما يمكن أن يُعتبر العقد قائماً عند وصول القبول فعليًا إلى الطرف الموجب، وبعد هذه اللحظة لا يحق للمرسل التراجع عن قبوله، دون الحاجة إلى إثبات علم الموجب بوصول القبول[٢٧].

اثبات العقد الالكتروني:

لا يُعتبر العقد مبرمًا إلا بعد توقيع طرفيه، ومع تطور أساليب التعاقد أصبح من الضروري تطوير طرق التوقيع نفسها، فظهر التوقيع الإلكتروني كبديل للتوقيع التقليدي، حيث يضمن هذا النوع من التوقيع إثبات هوية الشخص المتعاقد ويلزمه بمضمون العقد بشكل قانوني[٢٨].

عرّف قانون الأونيسترال التوقيع الإلكتروني على أنه بيانات إلكترونية مدرجة في رسالة بيانات، أو مضافة إليها، أو مرتبطة بها منطقيًا، تُستخدم لتحديد هوية الموقع وللتعبير عن موافقته على المعلومات الواردة في رسالة البيانات[٢٩].

تتعدد طرق التوقيع الإلكتروني لتلبية احتياجات التحقق من هوية الموقع وضمان صحة المعاملات. من أبرز هذه الطرق التوقيع الرقمي، الذي يعتمد على بيانات مشفرة مرتبطة بصاحب التوقيع، ويعمل النظام مع وسيط إلكتروني للتحقق من هويته. كما يشمل التوقيع البيومتري، الذي يستخدم الخصائص الشخصية والفريدة للمستخدم مثل البصمة، مسح العين، نبرة الصوت، أو ملامح الوجه، لتأكيد هوية الموقع بشكل دقيق وآمن[٣٠].

الفرع الثاني

التطبيقات العملية للحكومة الإلكترونية في العراق

اعتمدت الحكومة العراقية نهجًا شاملًا للحكومة الإلكترونية لتعزيز التنمية الوطنية والمحلية ومواءمتها مع خططها التنموية وأهدافها الإنمائية. وقد أصبح هذا النظام محورًا للإصلاح الإداري وتحديث القطاعات العامة، حيث عملت اللجنة الوطنية للحكومة الإلكترونية على تهيئة البيئة المناسبة لمشاريع التكنولوجيا. ومنذ المؤتمر الدولي الأول للحكومة الإلكترونية في بغداد عام ٢٠٠٩، تم إطلاق عدة مبادرات تهدف إلى تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية وتطوير العمل الإداري ومكافحة الفساد[٣١].

في عام ٢٠١١، عقدت الحكومة اجتماعًا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتقييم جاهزية المؤسسات العراقية في مجال الحوكمة الإلكترونية، وأسفر الاجتماع عن وضع خطة عمل متكاملة للحكومة الإلكترونية. ركزت هذه الخطة على عشرة عناصر مترابطة تشمل: التوعية والاتصالات والالتزام، التخاطب البيئي والمعايير، الإطار القانوني، إدارة الموارد المالية، إيصال الخدمات للمواطن، بناء القدرات البشرية، المؤسسات وإدارة التغيير، البنية التحتية للاتصالات، المراقبة والتقييم، وأخيرًا البيانات وأنظمة المعلومات، بهدف توفير بيئة متكاملة لدعم تنفيذ الحكومة الإلكترونية على جميع المستويات.

أ) الحكومة الالكترونية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

سعت وزارة التعليم إلى تطوير قطاع التعليم من خلال تحويل إجراءات القبول والخدمات الطلابية إلى الشكل الإلكتروني. أتاح الموقع الإلكتروني للطلاب الاطلاع على ضوابط القبول للدراسات العليا، شروط التقديم للدراسة خارج العراق، نتائج القبول الجامعي، وتقديم الاعتراضات عليها. كما تم تخصيص رقم إلكتروني للطلاب الموفدين لمتابعة مسيرتهم الدراسية، وأصبح لكل جامعة بوابة تمكن الطلاب من متابعة أوضاعهم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الدراسية مباشرة دون الحاجة لمراجعة المقرات، ما ساهم في تحسين جودة الخدمة التعليمية وتسهيل الوصول إليها[٣٢].

ب) الحكومة الالكترونية في وزارة الداخلية.

اعتمدت وزارة الداخلية العراقية نظام الحكومة الإلكترونية، وأعلن عنه عبر مواقع الوزارة وبوابة العراق الإلكترونية، لتقديم مجموعة من الخدمات الرقمية للمواطنين. يتيح النظام للمتقدمين ملء الاستمارات إلكترونيًا وإرسالها عبر البريد الإلكتروني، ثم تتم معالجتها وتحديد موعد المراجعة، لتكتمل الخدمة بمجرد انتهاء المعاملة. يهدف هذا التطور إلى تسهيل الخدمات للمواطن وتبسيط إجراءات التنسيق بين الدوائر التابعة للوزارة باستخدام البريد الإلكتروني لكل دائرة. ويكتسب هذا النظام أهمية خاصة، إذ تقدم وزارة الداخلية نحو ثلثي الخدمات التي يحتاجها المواطن، مثل الجوازات والجنسية وبطاقات السكن وشهادات قيادة المركبات، والتي أصبحت متاحة الآن إلكترونياً.

ج) بوابة العراق الالكترونية:

تم إنشاء بوابة الحكومة الإلكترونية العراقية لتسهيل وصول المواطنين والخدمات الاستثمارية إلى المعلومات والخدمات الحكومية عبر الإنترنت، ولتكون المصدر الرسمي لهذه الخدمات. وفي عام ٢٠١٥، أُطلق مشروع يهدف إلى ربط مؤسسات وهيئات الدولة ببعضها البعض، وربط خدماتها بالقطاع الخاص والمواطنين، ما يتيح الوصول إلى المعلومات بسهولة وفي أي وقت.

تشكل البوابة الإلكترونية جزءًا رئيسيًا من برنامج الحكومة الإلكترونية، حيث توفر خدمات الحكومة على مدار الساعة وباللغتين العربية والإنكليزية. كما تضم قسمًا لخدمة المواطن يوفر كل المعلومات المتعلقة بالدوائر الحكومية، بما في ذلك الوثائق والاستمارات المطلوبة لإنجاز المعاملات.

وتستند رؤية الحكومة الإلكترونية إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الإدارة الرشيدة، وتفعيل مشاركة المواطنين، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وضمان الشفافية الإدارية، بما يسهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحقيق أهداف استراتيجية واضحة في تقديم الخدمات العامة.

تبنت الحكومة العراقية نظام الحكومة الإلكترونية كوسيلة لتحقيق التنمية الوطنية وتحسين الأداء الإداري على المستويين الوطني والمحلي، من خلال إطلاق بوابة رسمية تمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات والمعلومات بسهولة وعلى مدار الساعة، وباللغتين العربية والإنكليزية. كما عمل النظام على ربط مؤسسات الدولة ببعضها البعض، وربطها بالمواطنين والقطاع الخاص، مما يسهل إنجاز المعاملات ويعزز التواصل بين مختلف الجهات الحكومية.

وقد أتاح القانون رقم ٧٨ لعام ٢٠١٢ المتعلق بالتوقيع والمعاملات الإلكترونية إجراء المعاملات الإدارية، إصدار القرارات، وإبرام العقود إلكترونيًا باستخدام التوقيع الإلكتروني، مع ضمان صحة المعاملة ومصداقيتها، وتحديد هوية الموقع والتأكد من موافقته على مضمون المستندات. كما تم وضع أحكام واضحة لتحديد مكان إرسال واستلام المعاملات الإلكترونية، مما يعزز الثقة في التعاملات الرقمية[٣٣].

وساهم تطبيق الحكومة الإلكترونية في رفع كفاءة المؤسسات العامة من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد المطلوب لإنجاز المعاملات، إضافة إلى تحسين تجربة المواطن في الحصول على الخدمات. كما لعبت الحكومة الإلكترونية دورًا هامًا في مكافحة الفساد الإداري، إذ قللت الاعتماد على التعاملات الورقية، وحددت مسارات واضحة لإتمام المعاملات، وطبقت آليات للرقابة والمساءلة، ما ساعد على الحد من المحسوبية والتلاعب، وضمان الشفافية والنزاهة في تقديم الخدمات العامة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

الخاتمة

شكلت الحكومة الإلكترونية خلال السنوات الأخيرة أداة استراتيجية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية. فقد أتاح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقليص التدخل البشري في الإجراءات الإدارية، وتحسين عمليات المراقبة والتدقيق، بما ساهم في ترسيخ مبادئ النزاهة والكفاءة في العمل الحكومي. كما أوضحت التجارب الدولية والمحلية أن التحول الرقمي لا يقتصر على تحسين جودة الخدمات، بل يمتد ليكون آلية فاعلة للحد من الممارسات الفاسدة وتحقيق الثقة بين الدولة والمواطن.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات سنوردها كما يلي:

النتائج:

١. تحسين الشفافية والمساءلة: أظهرت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تتيح توثيق جميع المعاملات الرقمية، مما يجعل من السهل تتبعها وفحصها، وبالتالي تقليل فرص الفساد وزيادة مستوى الشفافية في الأداء الحكومي.

٢. ضرورة توافر البنية التحتية والثقافة المؤسسية: أكدت النتائج أن فاعلية الحكومة الإلكترونية تعتمد بشكل كبير على جاهزية البنية التقنية، والتزام المسؤولين بالقوانين والأخلاقيات، وكذلك على ثقافة مؤسسية داعمة للتحول الرقمي، إذ أن أي قصور في هذه العوامل يقلل من أثرها في مكافحة الفساد.

التوصيات:

١. تعديل القوانين لتشجيع التحول الرقمي: يُوصى بإعادة صياغة التشريعات المتعلقة بالإجراءات الإدارية لتصبح ملائمة للتحول الرقمي، مع وضع عقوبات رادعة للمخالفين، وضمان توثيق جميع المعاملات رقمياً كشرط قانوني إلزامي.

٢. سن تشريعات لتعزيز الشفافية والمساءلة: اقتراح قوانين تفرض نشر المعلومات والمعاملات الحكومية إلكترونيًا، وتفعيل آليات الرقابة المفتوحة للمواطنين والمنظمات المستقلة، بما يزيد من مستوى الشفافية ويحد من فرص الفساد.

٣. تطوير سياسات دعم البنية التحتية والتدريب: العمل على سن تشريعات مالية وإدارية تدعم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، بالإضافة إلى برامج تدريبية إلزامية للعاملين في المؤسسات الحكومية لتعزيز المهارات الرقمية والالتزام بأخلاقيات العمل الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

١. أحمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المنصورة، مكتبة العصرية، ٢٠٠٤.

٢. حمد بن محمد العجمي، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، ط١، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ٢٠١٦.

٣. حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط١ دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.

٤. سامي جمال الدين، أصول القانون الاداري، ط١، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٤

٥. سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرار، ط٢، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٤.

ISSN–2536–0027

٦. صدام الخمايسة، الحكومة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، ط١، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

٧. عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

٨. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الكتاب الأول، ط١ ، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية ٢٠٠٣.

٩. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

١٠. علي خطار الشطناوي، دراسات في القرارات الإدارية، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٠.

١١. محمد سليمان نايف شبير، مبادئ القانون الإداري، ماهية القانون الإداري، نظرية الشخصية المعنوية، أساليب التنظيم الإداري،ج١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥.

١٢. محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية في الدول العربية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

المجلات والدوريات:

١. جان سيريل فضل الله، التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم خدمات الحكومة الإلكترونية في العراق، بحث منشور في المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، عدد ٢٢، ٢٠١٢.

٢. حنان القيسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، بحث منشور، مجلة الحقوق، المجلد ٤، العددان ١٦،١٧، ٢٠١١.

٣. سعود جابر مشكور و د. عقيل حميد جابر وآخرون، إمكانات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق، جامعة المثنى-العراق، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، العدد الثالث - ديسمبر ٢٠١٥.

٤. عباس زبون عبيد العبودي، الاطار القانوني للحكومة الالكترونية، الإطار القانوني للحكومة الالكترونية، بحث منشور في مجلة الحقوق، المجلد٤، العددان ١٦- ١٧-٢٠١١.

٥. علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، القرار الإداري الإلكتروني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، المعاملات الإلكترونية التجارة الإلكترونية الحكومة الإلكترونية المنعقد بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ظبي، في الفترة ١٩ـــ٢٠٠٩/٥/٢٠م تحت إشراف وتنظيم كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

٦. عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري ي الإلكتروني، مجلة القانون للدراسات و البحوث القانونية، جامعة ذي قار كلية القانون، المجلد ٢٠١٠، العدد ٢، ٣١- كانون الأول -٢٠١٠.

ISSN–2536–0027

٧. قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية مع دليل الإشتراع ٢٠٠١، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢.

٨. قيدار عبد القادر صالح، إبرام العقد الإداري الإلكتروني وثباته، بحث منشور ، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٠، العدد ٣٧، ٢٠٠٨.

٩. نصيرة ربيع، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد٨، ج٢، ٢٠١٧.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. إيلي رياح منصور، الحكومة الإلكترونية وأثرها في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير في القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٢. علاء فتحي عبد الغنى المصري، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على جودة الخدمة "دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤.

٣. عوض مظلوم عبد الكريم، إبرام العقد الإلكتروني في قانون الأونيسترال النموذجي والقانون السودان "دراسة مقارنة"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨.

٤. مريم عبد ربه أحمد السميري، درجة توافر متطلبات الإدارة الحكومة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠٠٩.

القوانين:

١. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لعام ٢٠١٢.

المواقع الإلكترونية:

١. حسين بن محمد الحسن الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى معهد الإدارة العامة، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، ٢٠٠٩، منشور على الموقع الإلكتروني، www.fifty.ipa.edu.sa ،

٢. الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الرابط الالكتروني التالي- تاريخ الزيارة، ٢٠٢٥/١٢/١٦ : www.Mohesr.gov.iq

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الثاني والخمسون – كانون الثاني ٢٠٢٦– رجب ١٤٤٧
ISSN–2536–0027

(١) حمد بن محمد العجمي، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، تطبيقات البرامج الإلكترونية وعلاقتها بجودة الخدمة، ط١، دار الكتاب الجامعي، الرياض، ٢٠١٦، ص٢١.

(٢) جان سيريل فضل الله، التخطيط لبناء قاعدة تطبيقية لتقييم خدمات الحكومة الإلكترونية في العراق، بحث منشور في المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، عدد ٢٢، ٢٠١٢، ص٩٠.

(٣) صدام الخمايسة، الحكومة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، ط١، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٣، ص٢٣.

(٤) إيلي رياح منصور، الحكومة الإلكترونية وأثرها في مكافحة الفساد، رسالة ماجستير في القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص١٢

(٥) عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٥.

(٦) مريم عبد ربه أحمد السميري، درجة توافر متطلبات الإدارة الحكومة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التربية، قسم أصول التربية، ٢٠٠٩، ص٦٦

(٧)حنان القيسي، الإدارة الإلكترونية وتقديم الخدمات العامة، بحث منشور، مجلة الحقوق، المجلد ٤، العددان ١٦،١٧، ٢٠١١، ص ٤٤.

(٨) حسين بن محمد الحسن الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم إلى معهد الإدارة العامة، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، ٢٠٠٩، منشور على الموقع الإلكتروني، www.fifty.ipa.edu.sa ، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٥/١٢/١٥، ص٣٣.

(٩) الأرشفة هي تطبيق معلوماتي يقوم على تخزين الملفات والمستندات عن طريق جهاز المسح الضوئي وحفظها كوحدة متكاملة بأسلوب يتناسب مع أهمية المستند ومحتواه وطريقة ارجاعه.

(١٠) عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٤٩.

(١١) صدام الخمايسة، الحكومة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، مرجع سابق، ص٧٩.

(١٢) مريم عبد ربه احمد السميري، درجة توافر متطلبات الإدارة الحكومة الإلكترونية في المدارس الثانوية، المرجع السابق، ص٧٠.

(١٣)علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، القرار الإداري الإلكتروني، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر، المعاملات الإلكترونية التجارة الإلكترونية الحكومة الإلكترونية المنعقد بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – أبو ظبي، في الفترة ١٩ــــ٢٠٠٩/٥/٢٠م ، تحت إشراف وتنظيم كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص١..

(١٤) أحمد محمد غنيم، الإدارة الالكترونية، آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، مكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٤، ص٥١.

(١٥)محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية في الدول العربية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٥

(١٦) علاء فتحي عبد الغنى المصري، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على جودة الخدمة "دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤، ص٣.

(١٧) نصيرة ربيع، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد٨، ج٢، ٢٠١٧، ص ٩٧٦.

(١٨) عباس زبون عبيد العبودي، الاطار القانوني للحكومة الالكترونية، الإطار القانوني للحكومة الالكترونية، بحث منشور في مجلة الحقوق، المجلد٤، العددان ١٦- ١٧-٢٠١١، ص٨٧.

(١٩) علي خطار الشطناوي، دراسات في القرارات الإدارية، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١٠، ص١٣.

ISSN–2536–0027

(٢٠) محمد سليمان نايف شبير، مبادئ القانون الإداري، ماهية القانون الإداري، نظرية الشخصية المعنوية، أساليب التنظيم الإداري،ج١، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١٥، ص٤١.

(٢١) حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط١ دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١ ، ص٩٣.

(٢٢) عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري ي الإلكتروني، مجلة القانون للدراسات و البحوث القانونية، جامعة ذي قار كلية القانون، المجلد ٢٠١٠، العدد ٢، ٣١- كانون الأول -٢٠١٠، ص٢٥.

(٢٣) سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرار، ط٢، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٣٥.

(٢٤) عبد الفتاح بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الكتاب الأول، ط١ ، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية ٢٠٠٣، ص٩٠

(٢٥) سامي جمال الدين، أصول القانون الاداري ، ط١، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ص٦٢١.

(٢٦) قيدار عبد القادر صالح، إبرام العقد الإداري الإلكتروني وثباته، بحث منشور ، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٠، العدد ٣٧، ٢٠٠٨، ص١٥٧.

(٢٧) عوض مظلوم عبد الكريم، إبرام العقد الإلكتروني في قانون الأونيسترال النموذجي والقانون السودان "دراسة مقارنة"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨، ص١٢٠.

(٢٨) عرفت المادة ٤/١ من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ التوقيع بأنه : علامة شخصية تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو أصوات أو غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق.

(٢٩) قانون الأونيسترال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية مع دليل الإشتراع ٢٠٠١، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢ ،ص٢.

(٣٠) عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، المرجع السابق، ص٥٢٣.

(٣١) سعود جابر مشكور و د. عقيل حميد جابر وآخرون، إمكانات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق، جامعة المثنى-العراق، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الثالث - ديسمبر ٢٠١٥، ص٢٩-ص٣٠.

(٣٢) انظر الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الرابط الالكتروني التالي- تاريخ الزيارة، ٢٠٢٥/١٢/١٦ : www.Mohesr.gov.iq

(٣٣) قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لعام ٢٠١٢